ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 14 / العدد: 03 / السنة: 2025/ ص ص: 384-416

أزمة المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير/ جانفي 2011 إلى يونيو/ جوان 2012

The Crisis of The Transition Phase in Egypt After The Revolution. January 25, 2011 to June 2012

تاريخ الإرسال: 2025/07/15 تاريخ القبول: 2025/10/15 تاريخ النشر: 2025/10/28

زواوي نعيمة [1]، قاسمي سعيد [2]

[1] جامعة الجزائر 3، الجزائر، EMAIl: zouaoui.naaima@enssm.dz

[2] جامعة تمنراست، الجزائر، EMAIL: kasmi.said@univ-tam.dz

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في إشكالية التساؤل المتعلق بمسار المرحلة الانتقالية التي عرفتها مصر مباشرة بعد ثورة يناير/ جانفي 2011: إلى أي مدى تمكنت القوى الفاعلة في مصر من إدارة المرحلة الانتقالية بين سنتي 2011 و2012؟ وذلك من خلال مقاربة منهجية تنطلق من أدبيات اقتراب العلاقات المدنية– العسكرية التي تميز مرحلة الانتقال الديمقراطي في مصر.

تحلل الدراسة الخلفية التاريخية التي أدت إلى تنامي شعور الفعل الثوري في نفوس المصريين، وكذلك ترتيب أحداث الثورة وفق إطار زمني متسلسل يعكس درجة الغليان في الشارع المصري، كما تحلل الدراسة أبعاد الاستقطاب الحاد بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية المصرية، حيث تميزت هذه الأبعاد في السير وفق ثنائيات حتمية أي بين المدني والديني، الإسلامي والعلماني، الإسلامي والعسكري، وبيان تأثير هذه الأبعاد على عملية الانتقال الديمقراطي في مصر.

الكلمات المفتاحية: مصر؛ ثورة 25 يناير؛ المرحلة الانتقالية؛ البناء المؤسساتي؛ المؤسسة العسكرية؛ الإخوان المسلمين.

المؤلف المرسل: زواوي نعيمة، **الإيميل:** zouaoui.naaima@enssm.dz

Abstract:

This study addresses the problematic question revolving around the trajectory of the transitional period witnessed by Egypt immediately after the January 2011 revolution: To what extent were the actors in Egypt able to manage the transitional phase between 2011 and 2012? This is done through a methodological approach that starts from the literature of civil-military relations, which characterized Egypt's democratic transition.

The study analyses the historical background that led the Egyptians to express a growing revolutionary sentiment. It arranges the events of the revolution sequentially, which mirrors the boiling point in Egypt. The study also analyses the dimensions of the sharp polarization between the actors in the Egyptian political life. These dimensions were characterized by inevitable dichotomies: civilian versus religious, Islamist versus secular, and Islamist versus military. Moreover, it clarifies the effect of these dimensions on the process of democratic transition in Egypt.

Keywords: Egypt; January 25 Revolution; Transitional Phase; Institutional Building; Military Establishment; Muslim Brotherhood.

1. مقدمة:

تمثل المرحلة الانتقالية مرحلة طبيعية وحتمية عقب كل الثورات، وتشكل ميدانا علميا واسعا، لما تحمله من مادة علمية دسمة من حيث التعقيدات والتداخلات والالتباسات والأطراف المتفاعلة، حيث يتولد عن المرحلة الانتقالية ما يعرف بمسار الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد، فهي تمثل عملية توازن وتزامن بين الهدم

وإعادة البناء، وعليه فتتطلب عملية إدارة هذه المرحلة الحرجة وضع وإرساء برامج وخطط واستراتيجيات لتوصل إلى إدارة العديد من الملفات التي تشكل البنية التحتية الأساسية لعملية الانتقال الديمقراطي، وفي إطار المشهد المصري بعد ثورة 25 يناير/ جانفي 2011 والتي اتسمت بحالة كبيرة من الحيرة والضبابية التي تعد من السمات الأساسية لأي مرحلة انتقالية، بحيث يعدُّ تاريخ 11 فيفري 2011- تاريخ إعلان تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة- وبدء المرحلة الانتقالية بقرار تكليف القوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، وانتهت هذه المرحلة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، حيث أعلنت لجنة الانتخابات المصرية في 24 يونيو/ جوان 2012 عن فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، وتم بذلك تسليم القوات المسلحة السلطة للمدنيين، وعلى مدار هذه الفترة الممتدة من 11 فيفري 2011 إلى غاية 24 يونيو/ جوان 2012 أي قرابة عام ونصف وقعت مصر فيما يعرف بالمرحلة الانتقالية.

2. الإشكالية وتساؤلات وفرضيات الدراسة:

إن الثورة كظاهرة إنسانية تمتد جذورها في أعماق التاريخ الإنساني، وهي دائما ما كانت مصاحبة لقيام النظم السياسية، فهذه الثورات قادرة على إحداث تغيير نوعي على النظام السياسي من خلال إيجاد نخب جديدة تلبي طموحات الثوار، ومن هنا يمكن القول أن الثورة فعل شعبي يحمل في طياته القدرة على التأسيس لمتغيرات جديدة، تعيد رسم خريطة توازن القوى وفق رؤية جديدة، إلا أن العديد من التجارب التاريخية السياسية أكدت أن لكل فعل ثوري شعبي ثورة مضادة، وإن كانت ثورة 25 يناير/ جانفي 2011 قد حاولت تحقيق التغير الجزئي من خلال محاولة تفكيك سيطرة قوى النظام السابق على مفاصل الدول فإن القوى المضادة قد حاولت من خلال العديد من الأدوات والسياسات منع هذه الثورة الشعبية من إحداث القطيعة الدستورية والمؤسساتية مع النظام المصري السابق، ومن ثم فتح الباب أمام علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع، وفي هذه المرحلة الحرجة من عملية الانتقال والتحول والتي تكون مرحلة ضبابية لأن رؤوس النظام سقطت ولكن النظام بمؤسساته ومصالحه مازال قائما، فإن عملية الانتقال والتحول تحتاج إلى مهارة عالية لإدارة عمليات المرحلة الانتقالية بأقل الأضرار والخسائر وبأعلى

المنافع والمصالح، وفي خضم هذه المرحلة الانتقالية وفي إطار السياق العام لهذه الدراسة سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تمكنت القوى الفاعلة في مصر من إدارة المرحلة الانتقالية بين سنتي 2011 و2012؟

وفي إطار التساؤل الرئيسي للدراسة نسعى للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي أسباب ثورة 25 يناير/ جانفي 2011؟

– ما هو مجرى أحداث ثورة 25 يناير 2011؟

– ما هو مصير البناء المؤسساتي في مصر خلال المرحلة الانتقالية بين سنتي 2011 و2012؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي نضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

– تساهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتردية في تنامي الرغبة بالقيام بالفعل الثوري.

– تساعد القاعدة الشعبية الواسعة للأحزاب في تغيير موازين القوى في الاستحقاقات الانتخابية.

– تأثر المؤسسة العسكرية بشكل كبير في مخرجات المرحلة الانتقالية.

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تقف وراء نشوب ثورة 25 يناير 2011.

- تحليل الأدوار التي لعبتها مختلف القوى الفاعلة منها المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية والقوى الثورية الشبابية في المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة 25 يناير 2011.

- تفسير مختلف التحديات التي واجهت المؤسسات السياسية والدستورية في مصر خلال المرحلة الانتقالية.

- الوقوف على أثر المرحلة الانتقالية في بناء نظام سياسي جديد في مصر.

4. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاث مستويات أساسية كالتالي:

1.4 المستوى الأول: الحدود المكانية:

وفيها سوف يتم دارسة ثورة 25 يناير/ جانفي 2011 التي شهدتها مصر من خلال البحث في خلفيات الثورة، وتقصي أحداث الثورة، ودراسة مختلف التفاعلات والإجراءات والسياقات التي شهدتها الفترة الممتدة من 25 يناير/ جانفي 2011 إلى غاية يونيو/ جوان 2012.

2.4 المستوى الثاني: الحدود الزمنية:

يتم فيها التركيز على دراسة الفترة الممتدة بين 25 يناير 2011 باعتبارها البداية الفعلية للثورة المصرية و24 يونيو/ جوان 2012 باعتبارها تاريخ إعلان اللجنة العليا للانتخابات فوز الرئيس محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، وتم بذلك تسليم المؤسسة العسكرية السلطة للمدنيين.

3.4 المستوى الثالث: الحدود الموضوعية:

وفيه يتم عرض أسباب وأحداث ثورة 25 يناير/ جانفي 2011، والحديث عن أهم القضايا وأهم الفواعل التي ساهمت في أحداث المرحلة الانتقالية الممتدة بين سنتي 2011 و2012.

5. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في الإحاطة بمسار المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة يناير 2011، حيث عرفت هذه المرحلة حالة من الحيرة والضبابية وانطوت على مجموعة من التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يتيح المنهج الوصفي وصف الظاهرة قيد الدراسة بدقة وتفكيك عناصرها، وتحديد فواعلها من خلال تحليل أزمات وسياسيات المرحلة الانتقالية مع التركيز على حالة الضبابية والاستقطاب التي طبعت المشهد السياسي والمؤسساتي في مصر.

ترتكز الدراسة كذلك على منهج دراسة الحالة الذي يساعد في التركيز على مختلف النماذج المؤسساتية التي شكلت تحديا حقيقيا للمرحلة الانتقالية كالانتخابات البرلمانية، الانتخابات الرئاسية، وضع دستور جديد.

يساعد الدمج بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة على إعطاء بعد مفاهيمي أكثر دقة لأزمة المرحلة الانتقالية في مصر، بما يظهر درجة التداخل بين عناصر بنية الدولة والظروف والمستجدات التي ساهمت في خلق أزمة الانتقال الديمقراطي في مصر.

6. الاقتراب النظري للدراسة:

لفهم طبيعة العلاقة التداخلية بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية خاصة في المراحل الانتقالية التي تعقب الثورات الشعبية وانهيار النظم السلطوية، فإن اقتراب العلاقات المدنية– العسكرية يعد من أدوات التحليل المناسبة، إذ يركز هذا الاقتراب على دراسة دور وموقع المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم السائد، ودرجة خضوعه للسلطة المدنية أو دوره في المحافظة على سيطرته الفعلية في تحديد مسار التحول والانتقال السياسي من أجل أن تحافظ المؤسسة العسكرية على استقلالها ووضعها الخاص ضمن سياق نظام الحكم الجديد.

ولقد لاحظنا في المشهد المصري كيف تمكنت المؤسسة العسكرية من توجيه المرحلة الانتقالية، وفي هذا السياق استمرار لما يسمى بنفوذ الدولة العميقة الذي حال دون القيام بإصلاحات هيكلية ترقى إلى مستوى طموح الشعب المصري، بل ساهم في إعادة بعث قواعد النظام السابق من جديد، ومن خلال اقتراب العلاقات المدنية- العسكرية التي تعتبر لبنة أساسية لفهم الدور الأساسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مصر، حيث تجاوز المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بعد تنحي مبارك الدور المنوط به الذي لا يتعدى الشؤون الأمنية ليتحول إلى فاعل أساسي ورئيسي مباشر في السياق السياسي المصري يدير مسار العملية الانتقالية، وكذا تنصيبه لنفسه كضامن للشرعية الدستورية.

7. ثورة 25 يناير 2011 في مصر: الخلفية والأحداث:

1.7 الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى قيام ثورة 25 يناير 2011 في مصر، وهذه الأسباب تبلورت في صدور المصريين لسنوات عديدة، فقد تكدّست مشاعر الغضب والألم على أوضاع البلاد في جميع الميادين، ولكن تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المشاعر لم يكن لها هذا الوجه السلبي فقط، بل تحولت على صعيد آخر إلى تشكل الوعي والنضج السياسي في عقول الشبان والأجيال الصاعدة والفئات الشعبية ككل في صورة التعبئة والحشد والصمود والتحدي والإيمان بضرورة التغيير.

1.1.7 الخلفية الاقتصادية والاجتماعية:

لقد عانت مصر حالة من العجز التنموي والإخفاق في التسيير وتفشي الفساد في مفاصل الدولة، فقد تسلل الفساد إلى المؤسسات الأساسية في المجتمع مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى والمؤسسات الإعلامية والمؤسسة القضائية وأجهزة الأمن وقيادات الجيش والنقابات العمالية والمهنية. حيث تشكلت شبكة مصالح تتنازع وتتناغم فيما بينها بما تمليه عليها مصالحها الخاصة، فتكونت بذلك جماعات الفساد التي تخضع لقواعد عرفية يلتزم فيها أعضائها بالتزامات متبادلة ومناطق نفوذ، مع وجود قنوات اتصالات واضحة فيما بينها، وتشمل قمة الهرم السياسي والجهاز التنفيذي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت مسميات عديدة، كما أن هذه الجماعات تنتهج سياسات تفقير الطبقات من ذوي الدخل المحدود لدفع الجميع لتعاطي الرشوة، وبالتالي دفع الجميع إلى مستنقع الفساد، كما تعمل على إفساد أجهزة الرقابة الشعبية والإدارية عبر توريط كوادرها في ممارسات الفساد أو عبر التعيينات المباشرة لقياداتها وأعضائها بالواسطة والمحسوبية.

لقد تمادت هذه الجماعات إلى حد حماية نفسها بالقانون عبر فتح ثغرات للفساد المحمي من الدولة خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية (فاروق، 2011، الصفحات 32-33). لقد أنتج هذا النهج الاقتصادي في مصر مجموعة من عوامل الرفض الشعبي،

بسبب تنصل الدولة من مسؤولياتها إزاء الشعب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وهذا ما أنتج سلسلة من المشاكل الاجتماعية منها:

- ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين، فالإحصائيات الرسمية الصادرة عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء سجل في نوفمبر 2010 أن نسبة البطالة في نهاية 2009 بلغت 9.4 %، كما أكد التقرير الصادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جامعة القاهرة الصادر في عام 2011 أن الكثير من العاطلين عن العمل لا يسجلون في أسواق العمل، وأن القطاع الأكبر منهم من حملة الشهادات المتوسطة بنسبة 69.2 % يليهم حملة الشهادات العالية بنسبة 21.05 %، وبذلك يشكل المتعلمون الأغلبية الساحقة من العاطلين عن العمل بنسبة 96.7 %. (قياتي، 2013، صفحة 153)

- انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع في معدلات الفقر وانقسام حاد في المجتمع المصري إلى طبقتين متباينتين كليا، 20 %من السكان وهم أقلية يتمتعون بمستوى معيشي عالي، بينما أغلبية الشعب وهم يشكلون 80 % من السكان يعيشون في الفقر مع ضعف الصحة والتعليم.

- انتشار العشوائيات بشكل كبير مما أدى إلى ظهور كافة أنواع الآفات الاجتماعية والأخلاقية وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات الجريمة.

- انتشار الفساد حيث التف حول رئيس الدولة حاشية انتهازية أصولية تستفيد من المال الفاسد بينما بقي أغلبية الشعب يعانون من انخفاض في الأجور وارتفاع تكاليف الحياة اليومية، فحسب منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 احتلت مصر المركز 98 من أصل 176 دولة في الفساد. (فرج، 2013، صفحة 84)

- استحداث نمط الصناديق الخاصة والوحدات خارج نطاق ميزانية الحكومة الرسمية، والتي زاد عددها عام 2008 إلى 7900 صندوق و وحدة، تفرض رسوما على المواطنين وتوزع المكافآت على العاملين فيها وكبار المسؤولين، مما شكل شبكة واسعة من الفساد. (فاروق، 2011، صفحة 33)

- أما على الصعيد الإقليمي فقد عرفت العشر سنوات الأخيرة من حكم حسني مبارك إقامة علاقات اقتصادية مع العدو الإسرائيلي في مسار سياسة التطبيع، وبالذات

قضية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار خاصة ما أثار إحباطا في نفوس المصريين. (زغلول النجار، 2012، الصفحات 121-122)

2.1.7 الخلفية السياسية والأمنية:

لقد تراكم الغضب وأثار حفيظة المصريين مشروع توريث الحكم، الذي أراد حسني مبارك من خلاله توريث الحكم لابنه جمال مبارك، ولقد عرفت فترة حكمه على مدى ثلاثين سنة تزييفا لإرادة الشعب من خلال تزوير الانتخابات، وكان آخرها تزوير انتخابات مجلس الشعب في 2010 أين حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على 97 % من مقاعد المجلس النيابية، واستولى بذلك على إرادة الشعب وأقصى المعارضة مما دفع المواطنين إلى التفكير أن الأوضاع السياسية في تدهور مستمر، وأن إرادة الشعب مغتصبة (فرج، 2013، الصفحات 87-88)

أما على المستوى الأمني، فقد تمادت الأجهزة الأمنية في استخدام صلاحياتها الممنوحة لها في إطار قانون الطوارئ المفروض على مصر منذ 1981، خاصة مباحث أمن الدولة التي استباحت حقوق المصريين من أفراد وجماعات ونقابات وأحزاب، وقد تم استخدام العنف المفرط ضد النشطاء السياسيين ومعارضي النظام بشكل عام. (زغلول النجار، 2012، صفحة 121)

ولكن رغم هذه الممارسات إلا أن النظام لم يستطيع أن يسكت الحركات الاحتجاجية، فمنذ سنة 2004 والمجتمع المدني في حركة ونشاط، ونتج عن ذلك ظهور حركات مطالبة بالتغيير منها:

- حركة 20 مارس للتغيير: التي بدأت تتكون في بدايات 2003.
- الحملة الشعبية للتغيير– كفاية- التي أعلنت عن نفسها في ديسمبر 2003.

كما عرفت سنتا 2006 و2007 توسيع الحركة الاحتجاجية المصرية لتطال فئات اجتماعية عمالية ومهنية، فشهدت بذلك مصر موجة من الإضرابات العمالية والنقابية.

ومع مواصلة الاستبداد السياسي والقمع والتعذيب ظهرت مجموعة من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي منها الفايسبوك مجموعة "كلنا خالد سعيد"، هذا الشاب

المصري الذي قتل تحت التعذيب من قبل مخبري وضبّاط أمن الإسكندرية، كما ظهرت حركة شباب 7 أفريل، ودعت إلى أشكال مختلفة من الإضراب والعصيان المدني.

ولقد لعبت الأوضاع الإقليمية دورها في نضج الوعي لدى الشبان المصريين، حيث كان نجاح الشعب التونسي في مظاهراته بعد هروب (زين العابدين بن علي) أثر كبير في نفوس الشباب المصري، حيث تراكمت لديهم إلى جانب مشاعر الغضب والرفض للنظام نوازع الأمل في إمكانية التغيير، فكانت الهبة الشعبية بمختلف ألوان الطيف السياسي والشعبي في 25 يناير 2011. (فرج، 2013، الصفحات 93-94)

2.7 أحداث الثورة المصرية 25 يناير/ جانفي 2011:

يمكن أن نعرف الثورة المصرية على أنها هبة شعبية سلمية، بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 وهو اليوم الذي يصادف عيد الشرطة في مصر، وتم تحديد هذا اليوم من قبل العديد من الجهات في مواقع التواصل الاجتماعي، وقد استجاب لها الآلاف من المصريين. وقد تطورت الأحداث إلى مشاهد دامية في العديد من المدن المصرية مثل القاهرة، الإسكندرية، السويس، المحلة الكبرى، وغيرها، وتطورت الأحداث لتستجيب لدعاوي العصيان المدني والاعتصام المفتوح في المدن الكبرى بدءا من 28 يناير أين نزل الجيش إلى الشوارع ليفرض حظر التجول، ولكن الشباب ومعهم القوى الشعبية استمروا في ثورتهم لمدة 18 يوم إلى غاية 11 فيفري أين توجت هذه الثورة الشعبية بتنحي حسني مبارك عن منصبه، وتكليف القوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. (حمادة، 2012، صفحة 102)

ولقد سارت أحداث الثورة وفق التسلسل الزمني التالي:

- يوم الثلاثاء 25 يناير: كان بنزول آلاف المتظاهرين إلى الشوارع أين قوبلوا بقمع شديد من قبل قوات الشرطة.

- الأربعاء 26 يناير: وقع فيها عنف، وقطعت شبكة الاتصالات عن المتظاهرين.

- الخميس 27 يناير: استمرت المظاهرات بقوة وسقطت فكرة تأييد النظام عن طريق التوريث بدعوى الاستقرار.

- الجمعة 28 يناير: المظاهرات بالملايين وحدث ما هو أخطر، ترنحت رئاسة النظام ذاتها وبدت مغيبة وغير قادرة على القرار، تكلم الرئيس عبر شاشة التليفزيون،

لكنه قال كلاما لا يرقى لمستوى تطلعات المتظاهرين. قال كلاما من خارج الزمان ومن خارج التوقيت ومن خارج الواقع، وبدا أن النظام كله يترنح مع إعلان حالة الطوارئ وانسحاب البوليس، ونزول القوات المسلحة إلى الشوارع لفرض حظر التجول.

- في صباح يوم السبت 29 يناير: الشعب والجيش كلاهما في الشارع (هيكل، 2012، الصفحات 15-16)، وتعهدت القوات المسلحة بعدم إطلاق النار على المتظاهرين مع استمرار الغليان الشعبي وتزايد مساحة المظاهرات والاعتصامات واتساع دائرة الفوضى والرئيس مازال غائبا عن الأحداث. ليطل في 01 فيفري 2011، ليعلن عن تعديلات دستورية فكان الخطاب مخيبا للآمال بعدما كان العديد ينتظر إعلانه عن التنحي، خاصة بعد المظاهرات المليونية التي شهدها ميدان التحرير والعديد من المحافظات المصرية.

- في 02 فيفري 2011: اندفع المئات من البلطجية من أنصار الرئيس حسني مبارك واعتدوا على المعتصمين في ميدان التحرير فيما عرف "بموقعة الجمل"، واستمرت الاشتباكات بين المتظاهرين والبلطجية دون تدخل الشرطة أو الجيش. وفي الأيام التي تلت موقعة الجمل انضم الآلاف من المصريين إلى المعتصمين لإنهاء حكم مبارك فيما أسموه بـ "جمعة الرحيل"، كما وسع المتظاهرون اعتصاماتهم، واحتلوا الشوارع الرئيسية القريبة من ميدان التحرير. (عياش، 2011، الصفحات 83-85)

- في 10 فيفري 2011: كان يوما حاسما، حيث انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة من دون مبارك، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان هذا رسالة قوية إلى مبارك بضرورة تنحيه عن الحكم.

- في 11 فيفري 2011: وعلى الساعة السادسة مساءا بعد تظاهرات حاشدة واعتصامات لم تغادر الميدان منذ أيام، قرأ عمر سليمان بيان تخلي الرئيس حسني مبارك عن السلطة وتسليمها للقوات المسلحة استنادا إلى الشرعية الثورية. (بكري، 2013، صفحة من 43 إلى 52)

لقد عرفت 18 يوم من عمر الثورة علاقة حذرة بين الجيش والمتظاهرين، فكانت العلاقة تتراوح بين الأمل بقيام الجيش بحسم الأمر لصالح الشعب والخوف من استمراره في حماية النظام القديم، فقد كان الجيش يجمع بين هذين المتناقضين، فقد قام في 28

يناير بإمداد قوات الشرطة المتمركزة بجوار مجلسي الشعب والشورى بالذخيرة حين نفذ مخزونها، كما قام الجيش في 02 فيفري بترك المتظاهرين السلميين بين أيدي البلطجية المساندة للنظام القديم، ولم يتدخل لحماية الأبرياء في حادثة ما عرف بـ"موقعة الجمل"، أين قتل أكثر من 10 أشخاص وأصيب حوالي 1500 شخص، بل كل ما قام به الجيش هو مطالبة المتظاهرين بإخلاء الميدان ليلة "موقعة الجمل" وفي أثناء حدوثها، ضف إلى ذلك مجموعة من المضايقات وتضييق الخناق على المتظاهرين، لكن من ناحية أخرى قام الجيش بالتعهد بعد 03 أيام من نزوله للشارع أي في 31 يناير في بيان رسمي أنه لم ولن يلجأ إلى استخدام القوة ضد الشعب، كما أقر بمشروعية مطالب المتظاهرين، كما ترك الجنود الشباب يكتبون على الدبابات عبارة "يسقط حكم مبارك" وهذا له دلالة رمزية سياسية عميقة. (بكري، 2013، صفحة 50)

وفي آخر المطاف يبدو أن الجيش قد تفادى المواجهة مع الشعب، وضحى بحسني مبارك، وأجبره على التنحي من المشهد السياسي نزولا عند رغبة الشعب المصري، وبهذا يكون الجيش قد حقق مجموعة من الأهداف:

- التخلص من مشروع التوريث ومجموعة رجال الأعمال التي سيطرت على مفاصل الدولة.

- إضعاف أركان النظام الثلاثة، وهي: الحزب الحاكم، الأمن (أمن الدولة)، والأسرة الحاكمة.

- تعزيز مكانة الجيش– الذي هو في الأصل الركن الرابع في النظام القائم– ليصبح الركن الوحيد الممسك بزمام الدولة عمليا، خاصة في هذه المرحلة الحرجة من عدم الاستقرار المؤسساتي.

أما فيما يخص حركة الإخوان المسلمين كالحركة الأقوى الفاعلة في الساحة السياسية المصرية، وكقوة معارضة للنظام السابق، استجابت لنداء الثورة، ونزلت إلى الشارع رغم أنها في بداية الثورة لم تؤمن بقوة الشباب والشعب المصري ككل على مواجهة النظام الذي أقصاها وهمشها لسنوات عديدة، فحركة الإخوان المسلمين ليست قوة ثورية، فهي حركة تؤمن بإصلاح المجتمع والتغير بالتدريج، وكانت تحاول أن تجد دورا لها في

الحياة السياسية بعد مبارك، فلا يمكن إجراء التحول في النظام السياسي في مصر بإقصاء قوة سياسية رئيسية مثل حركة الإخوان المسلمين. (بكري، 2013، صفحة 30)

في 25 يناير كانت مشاركة حركة الإخوان المسلمين محتشمة مقتصرة على شباب الإخوان دون صدور بيان من قيادة الجماعة بالسماح للشباب بالمشاركة أو منعهم، وفي 26 يناير اتخذت جماعة الإخوان قرار المشاركة بقوة رغم التهديدات الأمنية، ولقد لعب شباب الإخوان دورا حاسما في قيادة المظاهرة خاصة في 28 يناير أثناء "موقعة الجمل"، وفي 6 فيفري أعلنت قيادة الجماعة مشاركتها في الحوار مع نائب الرئيس حسني مبارك اللواء عمر سليمان مع استمرار أعضاء الجماعة في الخروج في المظاهرات إلى جانب إعلان الجماعة عن عدم رغبتها لتقديم مرشح لرئاسة الجمهورية. (فتحي، 2019، صفحة 7)

رغم هذا الاختلاف الواضح بين رأي شباب الإخوان وبين القرار الرسمي إلا أن شباب الجماعة يلتزمون في النهاية بالقرار العام للجماعة، وهذا ما يجعل الجماعة قوية ومتماسكة، فتبدو وكأنها ماكينة تحمل في داخلها تنوعا في الاتجاهات. (فتحي، 2019، صفحة 4)

أما بالنسبة للقوى الشعبية، أي قوى شباب الثورة التي تمثلت في الحركة الثورية المصرية فلم تبرز لها القيادة التي يمكن أن تساهم في الحكم، حيث لم تتمكن قوى شباب الثورة من تأسيس هيئة واحدة لها برنامج خاص بها، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب:

- قصر الوقت لم يمكن الشباب من هيكلة نفسه في هيئة لتمثيل الثورة.

- تعدد الولاءات الحزبية للكثير من شباب لم يمكنهم من تأسيس حزب خاص بهم يمثل مطالب الثورة.

- قصر التجربة السياسية في الميدان لم تمكن الشباب من بلورة قيادة موحدة للثورة. (بشارة، 2016، الصفحات 35-36)

وفي الأخير، يمكن أن نستنتج أن المرحلة التي تلت رحيل مبارك تميزت ببروز عاملين على الساحة السياسية المصرية:

- **العامل الأول:** هو سيطرة الجيش على الحياة السياسية، فقد حل محل السلطتين التشريعية والتنفيذية، أي الرئاسة والبرلمان منذ فيفري 2011 إلى جوان

2012، فقد عين الجيش عددا كبيرا من الجنرالات في مؤسسات الدولة والقطاع العام، كما منح الحصانة من الملاحقة القضائية في المحاكم العسكرية والمدنية حسب قانون 45 لسنة 2011.

- **العامل الثاني:** هو حضور الشعب المصري في الفضاء العمومي، واعتباره مجالا لمشاركة المواطنين، إضافة إلى بروز حركة الإخوان المسلمين كقوة منظمة وقادرة على حشد وتعبئة الجماهير. (فتحي، 2019، الصفحات 37-80)

8. المرحلة الانتقالية والبناء المؤسساتي في مصر:

1.8 إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرحلة الانتقالية في مصر:

إن المرحلة الانتقالية في مصر عرفت تداخلا كبيرا في المصالح والمواقف الذي دفع إلى خلق حالة استقطابية أدت إلى خلق حالة لا نظير لها من الحيرة والفرقة والفوضى.

كان المجلس العسكري في هذه المرحلة هو القائم على أعمال الدولة المصرية. كان البيان الأول الذي صدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 10 فيفري 2011 يفيد بقيام هذا المجلس في مباشرة مهام سلطة الدولة، وتعزز هذا البيان ببيان ثان في 11 فيفري 2011 الذي قرر فيه المجلس الأعلى إلغاء حالة الطوارئ، إجراء التشريعات اللازمة وإجراء الانتخابات الحرة للرئاسة، لتختتم هذه المرحلة من تاريخ مصر بصدور بيان ثالث في نفس اليوم بتنحي حسني مبارك عن السلطة، وتكليف القوات المسلحة رسميا بإدارة شؤون البلاد (البشري، 2012، الصفحات 35-36)، وبهذا تدخل مصر في مرحلة انتقالية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة استنادا إلى الشرعية الثورة، بدلا من الشرعية الدستورية لدستور 1971، الذي ينص على أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت أو دائم، يتولى رئيس الوزراء منصب الرئيس (في حالة الخلو المؤقت)، وأن يتولاه رئيس المجلس الشعبي الوطني (في حالة الخلو الدائم)، فإن لم يكن هنالك رئيس لمجلس الشعب تولاه رئيس المحكمة الدستورية، فنظم الدستور اختصاصات الرئيس المؤقت، فمنعه من حل مجلس الشعب أو إعلان حالة الطوارئ، كما نظم إجراءات الدعوة إلى انتخابات رئاسية، ولم يشر هذا الدستور إلى إمكانية نقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. (هلال، مازن، و مجيب، 2013، صفحة 71)

في اليوم التالي، أي في يوم السبت 12 فيفري2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الرابع الذي كلف فيه حكومة أحمد شفيق التي تأسست في ظل حكم حسني مبارك بالاستمرار في تسيير الأعمال مؤقتا لحين تشكيل حكومة جديدة، كما أكد المجلس الأعلى تطلعه للانتقال السلمي للسلطة في ظل نظام ديمقراطي حرّ (بكري، 2013، صفحة 68)، ثم أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا في 13 فيفري2011، حيث تضمن هذا الإعلان مجموعة من القرارات المهمة، حل مجلسي الشعب والشورى، تعطيل العمل بدستور 71، تولي المجلس الأعلى إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، كما أكد الإعلان حق المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية، والتعهد بتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب، وأن يتولى رئيس المجلس الأعلى تمثيل مصر أمام الجهات في الداخل والخارج، ولقد كانت ردود الفعل على هذا الإعلان إيجابية في الأوساط الشعبية والسياسية، حيث اعتبر بمثابة تبني لخيارات الثورة. (بكري، 2013، الصفحات 70-71)

وفي 14 فيفري 2011 مارس المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة التشريع بإصدار المرسوم رقم 1 لسنة 2011، وتقرر في مادته الأولى والوحيدة "كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الإعلان الدستوري يبقى صحيحا ونافذا، ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في الإعلان الدستوري، إضافة إلى إقرار تشكيل لجنة لتعديل الدستور. (البشري، 2012، صفحة 40)

لقد مست التعديلات الدستورية المواد 73، 75، 76، 77، و88، الفقرتين الثانية والثالثة، 93، 132 فقرة أولى، 136، 138 فقرة الثانية، 139، 148، 204، مع إضافة فقرة جديدة للمادة 189، مكرر(1) لتنظيم أحكام انتقالية للفترة المقبلة (البشري، 2012، صفحة 61)، ولقد دعت القوات المسلحة إلى التصويت بنعم على الدستور، فالأوضاع حسبها لا تساعد على إعداد دستور جديد، ولأن الموافقة من شأنها أن تتيح انتقالا ديمقراطيا للسلطة تؤدي بالتالي إلى إلغاء الدستور القديم، وإعداد دستور جديد، ومن ضمن المؤيدين لهذه التعديلات كذلك بعض الشخصيات القانونية وجماعة الإخوان

المسلمين، وقد جعلت الجماعة هذا الاستفتاء معيارا لاختبار قوتها، فسمح هذا الاستفتاء لجماعة الإخوان المسلمين بالظهور بمظهر قوة سياسية إيجابية راغبة في الاستقرار (بشارة، 2016، صفحة 129)، ومن هنا رأت القوى السياسية المعارضة لهذه التعديلات من بينها ائتلافات الشباب وبعض الأحزاب منها التجمع والناصري، وحزب الوفد (الذي لم يحسم أمره حتى ليلة الاستفتاء) في لجنة تعديل الدستور تحالفا بين القوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، كون أن هذه اللجنة كانت تضم أحد قادة الجماعة وهو المحامي صبحي صالح، كما كان رئيسها المستشار طارق البشري معروف عنه قربه من التيار الإسلامي، فطالبت هذه القوى السياسية بفترة انتقالية طويلة إلى حين تأسيس أحزاب وائتلافات سياسية قادرة على المنافسة، وأن يتولى الحكم في هذه الفترة مجلس مدني- عسكري يجري التوافق على أعضائه، وأن يوضع دستور جديد، لذلك دعوا إلى رفض التعديلات الدستورية.

كما ساد الخلاف بعدها على أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد، هل سيتم انتخاب أعضائها أم يتم تعيينهم من قبل المجلس العسكري، لكن رغم حالة الانقسام والاستقطاب الحادين في المجتمع السياسي المصري بين مؤيد للتعديلات الدستورية كإجراء مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية ومعارض لها (بشارة، 2016، الصفحات 124-126-134)، إلا أن الاستفتاء قد تم في 19 مارس 2011 أسفر عن موافقين على الدستور بنسبة 77،2 % والرافضين بنسبة 22 %، ولقد بلغ عدد المصوتين حوالي 18 مليون ناخب. (البشري، 2012، صفحة 51)

تلا هذا الاستفتاء إعلان دستوري جديد في 30 مارس 2011 من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ضم المواد المستفتى عليها إضافة إلى عدد من المواد استحدثتها القوات المسلحة وأخرى أضيفت بنصها من دستور 1971 مباشرة، وبهذا الإعلان فنحن أمام دستور جديد للبلاد وضعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتضمن 63 مادة استفتى الشعب على 8 منها فقط، ولقد أوضح هذا الإعلان رغبة القوات المسلحة في تعزيز استقلاليتها عن المؤسسات المدنية، وعبر بعض ضباطه عن رغبتهم في رؤية مادة في

الدستور تضمن الاستقلالية المالية والإدارية للقوات المسلحة عن رئاسة الجمهورية والبرلمان. (بشارة، 2016، الصفحات 132-133)

استمر الوضع في مصر متأثرا بالطابع الانتقالي في إطار بروز ثنائيات الاستقطاب على المستوى السياسي والاجتماعي، أي بين (الديني- المدني)، (الإسلامي– العسكري)، (الإسلامي– العلماني)، (العسكري- القوى الثورية) انعكست سلبا على المرحلة الانتقالية وزادت من حالة الارتباك.

كان الأجدر في مسار التعديلات الدستورية هو تعديل دستور 1971 بعد تعليق العمل به، لأن موضوع الدستور بالأساس يعنى بتنظيم ممارسة السلطة، ومن هنا فإن مضمون الدستور لا يقتصر فقط على تنظيم السلطات الحاكمة فقط، وإنما يتعدى ذلك ليشمل الأهداف التي تريد هذه السلطات تحقيقها والفلسفة الاجتماعية والسياسية والقانونية، غير أن السجال السياسي في مصر بدأ يتطرق إلى شعارين متضادين بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية بين من ينادي بالدستور أولا، ومن كان ينادي بالانتخابات أولا، وهذا ما كان يغذي المشهد السياسي المصري بالفرقة والاستقطاب بعد استفتاء آذار/ مارس 2011.

في 12 جويلية 2011 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا إلى الأمة يتضمن البند السادس منه ضرورة وضع وثيقة مبادئ حاكمة للدستور وضوابط الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد، وإصدارها في شكل إعلان دستوري بعد الاتفاق عليها من قبل مختلف التشكيلات السياسية، وبدأ النقاش حول هذه الوثيقة من 6 أوت إلى 17 نوفمبر 2011، وشارك في النقاش عموما 34 حزبا و700 شخصية عامة (بشارة، 2016، صفحة 194)، وفي هذا السياق مرت العملية الانتقالية في مصر بمنعطف بالغ الأهمية بصدور "إعلان المبادئ الأساسية للدولة المصرية الجديدة"، أو بما يمكن تسميته بـ "وثيقة سلمي" نسبة إلى الدكتور علي سلمي نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي والتنمية السياسية آنذاك، وكان الهدف منه هو توجيه عملية صياغة دستور 2012، ولقد تم وضع هذه المبادئ بالتشاور مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشكل مباشر، والتي تعبر بوضوح- المادة 9 والمادة 10 التي تضع القوات المسلحة في استقلالية تامة عن

المؤسسات السياسية- عن السلطات والصلاحيات التي يسعى المجلس العسكري إلى احتكارها بعد عودة الحكم إلى المدنيين، كما ابتكر المجلس العسكري لنفسه وسيلة للتأثير على العملية الانتقالية، تتمثل في حقه في إحالة أي مادة دستورية يعترض عليها إلى المحكمة الدستورية العليا التي يتمتع فيها بنفوذ كبير (عبد الشافي، 2021، صفحة 19)، كما أكدت وثيقة سلمي على مجموعة من الأساسية المتعلقة بالمواطنة ومدنية الدولة والحقوق والحريات مع ضمان ديمقراطية شكل نظام الحكم. (هلال، مازن، و مجيب، 2013، صفحة 164)

ولقد عارضت الحركات الإسلامية هذه الوثيقة لا لأنها تضمنت بنودا متعلقة بامتيازات الجيش فقط، بل لأنها تعارض فكرة المبادئ الدستورية من أصلها، أما بعض القوى العلمانية التي أيدت الوثيقة ففعلت ذلك خشية من الإسلاميين، لقد أثرت هذه الوثيقة على التشكيلات السياسية كما أسفرت عن تطورات مفصلية ميدانية سياسية خلال باقي العام، حيث كانت هذه الوثيقة محل صراع بين ثلاث قوى وهي الجيش وخلفه الدولة العميقة، التيارات الإسلامية والأحزاب العلمانية، أما ثوار يناير فهمشوا في هذه اللعبة السياسية. (بشارة، 2016، الصفحات 195-198)

وفي 18 نوفمبر 2011 أقيمت مظاهرات مليونية فيما عرف "بجمعة المطلب الواحد"، ولقد ضم العديد من التيارات السياسية، إلا أنه غلب على هذه المظاهرات الطابع الإسلامي، ولقد أعلن المتظاهرون عن رفضهم لوثيقة سلمي والتعديلات التي أجريت عليها، كما طالبوا بتسريع تسليم السلطة لحكومة مدنية، ولقد عبرت هذه المظاهرات على قوة التيار الإسلامي على الحشد والتعبئة، وعبرت ضمنيا على مواجهة توجهات المجلس الأعلى للقوات المسلحة المؤيد لوثيقة سلمي، وكانت رد المجلس العسكري بإلغاء وثيقة سلمي، وإقالة علي سلمي من الحكومة. (بشارة، 2016، الصفحات 198-199)

انصرف الإسلاميون في مساء ذلك اليوم من المظاهرات، إلا أن شباب الثورة لم ينصرفوا وبقوا يطالبون بتشكيل حكومة إنقاذ وطني متكونة من الثوار والقوى السياسية والدينية المختلفة، وفي اليوم التالي أي في 19 نوفمبر2011 صدر القرار بفض الاعتصام من

الميدان، فحدثت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وبنفس التوقيت انطلقت العديد من المظاهرات في العديد من المدن المصرية الكبرى، واستمرت الاشتباكات وأسفرت على العديد من المصابين وسقوط محمد أحمد محمود قتيلا، لم تهدأ القوى الثورية ولا الشرطة والجيش، واستمرت الاشتباكات وازدادت عنفا في الأيام الموالية، وأسفرت أعمال العنف عن سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين.

في يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2011 زحف الآلاف إلى ميدان التحرير وميادين أخرى من أنحاء مصر استجابة لدعوة "مليونية الإنقاذ الوطني" التي كان من أبرز مطالبها تشكيل مجلس رئاسي مدني لتولي السلطة، وكان رد المجلس العسكري عقب أعمال العنف المتواصلة في مصر إلى قبول استقالة حكومة عصام شريف، وأكد المشير طنطاوي في خطابه على أن القوات المسلحة على أتم الاستعداد للتخلي عن السلطة والعودة إلى مهمتها الأصلية، لكن القوات المسلحة مضت في إتمام إدارة الفترة الانتقالية، وكلفت كمال الجنزوري- البيروقراطي القديم والمتمرس- بتشكيل حكومة جديدة، وكان أولى العقبات التي واجهت هذه الحكومة الجديدة هي إصرار المجلس العسكري على إجراء انتخابات مجلس الشعب التي أقرها في 28 نوفمبر 2011. (بكري، 2013، الصفحات 91-98-100)

بهذا نكون أمام مشهد سياسي نبعت فيه معظم اتجاهات المسار وقواعد الانتخابات من إرادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو الطرف الوحيد المتماسك وسط استقطاب سياسي حاد وغياب حوار حقيقي، كما عرفت هذه الفترة إقامة تحالفات أو تفاهمات هشة ومشوهة بين المجلس العسكري والقوى المدنية والتيارات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ولم تدرك هذه القوى أن القواعد الهشة سوف تعمق الأزمات، وتزرع في نفوس الجماهير عدم الثقة بالديمقراطية والثورة. (ماضي، 2016، صفحة 26)

2.8 أزمة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ووضع الدستور في المرحلة الانتقالية:

1.2.8 أزمة الانتخابات البرلمانية:

وعلى هذه الخلفية المليئة بالتناقضات والانقسامات والاستقطاب الحاد بقي الجدل يتمحور في مصر في هذه المرحلة حول تسليم السلطة للمدنيين، حيث يفترض أن

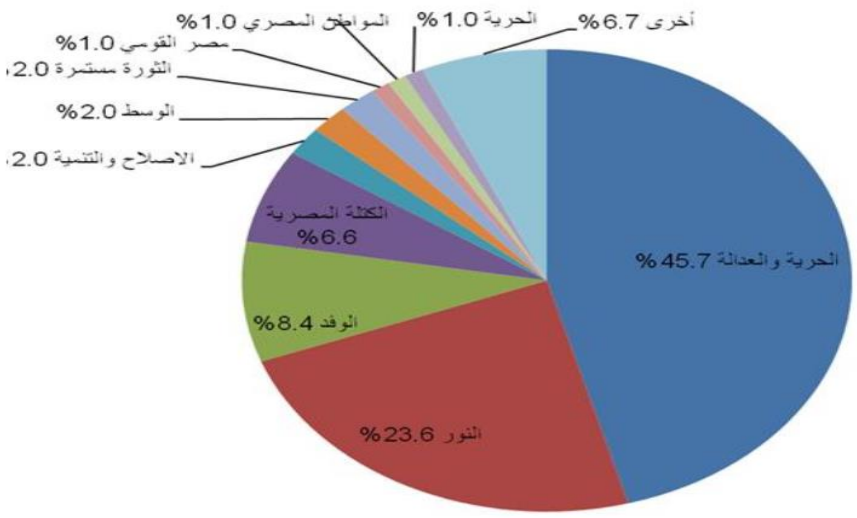
تكون الانتخابات البرلمانية محطة رئيسية من خلال استعادة السلطة التشريعية التي أصبح المجلس العسكري يمارسها بعد سقوط مبارك.

انطلقت الانتخابات البرلمانية التي أقرّها الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 يقضي بإجرائها وفق نظام القائمة النسبية على ثلثي المقاعد والنظام الفردي على الثلث الباقي، ولقد أدخل تعديل يسمح للأحزاب بالمنافسة على مقاعد النظام الفردي بعد أن كان الأمر مقتصرا على المستقلين فقط، ولقد تقرر إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، يومان لكل مرحلة. بدأت المرحلة الأولى في 28 نوفمبر 2011، والثانية في 14 ديسمبر 2011، والثالثة في 3 جانفي 2011، على أن تكون دورة الإعادة بعد مرور أسبوع من اليوم الأول للتصويت في كل مرحلة، كما أتيح التصويت للجالية المصرية بالخارج في السفارات والقنصليات المصرية بالخارج. (بشارة، 2016، صفحة 204)

إن الملاحظ على الإطار القانوني وجملة القوانين واللوائح التنفيذية المنظمة للانتخابات البرلمانية في مصر في هذه المرحلة هو محافظتها الشديدة على نفس الإطار الفلسفي والقانوني الذي عمل به النظام السابق، فقد أكد الدستور على الحفاظ على نسبة التمثيل الخاصة بالفلاحين والعمال بنسبة 50 %، وهو الأمر الذي تجاوزه النظام السياسي الجديد المزمع إنشاؤه، كما حافظ المجلس العسكري على مجلس الشورى بسلطات ضعيفة ليظل هذا المجلس مجرد مجلس استشاري فقط بدل أن يكون مجلسا تشريعيا، إضافة إلى تأجيل المجلس العسكري عملية العزل السياسي على قيادات الحزب الحاكم سابقا ومنعهم من خوض الانتخابات، حيث أنه سوّف الموضوع ثم أجله، وفي الأخير رضخ للأمر الواقع وأصدر قانونا لا يرقى لتطلعات القوى السياسية، حيث جاء هذا القانون بعد فوات الأوان وإغلاق فترة الترشح، حيث يخوض الكثيرة ممن انتموا إلى الحزب الوطني المنحلّ الانتخابات تحت راية أحزاب معروفة أو على المقاعد الفردية، ولقد حدد عدد مقاعد البرلمان المصري بـ 498 مقعدا لمجلس الشعب و270 لمجلس الشورى، منهم 90 عضوا سيعينهم رئيس الجمهورية الذي سيتم انتخابه، فيما وصل عدد الأحزاب المتنافسة على هذه المقاعد إلى حوالي 67 حزبا بينهم 24 حزبا قائما قبل الثورة، أما البقية فشكلت بعدها. (عبد ربه، 2011)

كان من أبرز القوى السياسية التي شاركت في الانتخابات التشريعية تحالف الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين وتحالف حزب النور السلفي، والكتلة المصرية وحزب الوفد. جاءت النتائج لتؤكد اكتساح القوى الإسلامية للبرلمان، ففاز التحالف الديمقراطي، الذي ضم بجانب حزب الحرية والعدالة أحزاب الكرامة والحضارة والعمل، بإجمالي 228 مقعدا بنسبة إجمالية تصل إلى 45,7 %، أما تحالف حزب النور، والذي ضم إضافة إلى حزب النور أحزاب البناء والتنمية والأصالة، فقد حاز على المرتبة الثانية بـ 127 مقعدا أي بنسبة 24,6 %، أما حزب الوسط ذو المرجعية الإسلامية فقد حصل على 10 مقاعد أي ما يعادل نسبة 2 %، أما القوى المدنية فقد حصل حزب الوفد على 38 مقعدا أي ما يعادل نسبة 8,4 %، كما حصل تحالف الكتلة المصرية على 34 مقعدا بنسبة تبلغ 6,6 % وحزب الإصلاح والتنمية حصل على 9 مقاعد، بينما تحالف الثورة المستمرة حصل على7 مقاعد. أما الأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني المنحل، فقد حصل حزبا مصر القومي والحرية على 5 مقاعد، منها مقعد فردي لكل منهما، فيما حصل حزب المواطن المصري على 4 مقاعد، ليصل بذلك إجمالي المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني المنحل إلى 14 مقعد، أي حوالي 3 % من مقاعد البرلمان. (فهمي، 2012، صفحة 3)

الشكل 1: نتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى في مصر:



المصدر: (فهمي، 2012، صفحة 3)

يلاحظ أن الأحزاب الإسلامية قد حققت فوزا كبيرا في الانتخابات، أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فقد منيت بهزيمة كبيرة، ووضحت الفرق بين عالم الاحتجاج في الشارع وعالم التنافس على الأصوات في صناديق الاقتراع، وهذا أفرز درجة من العدائية بين شباب الثورة من غير الإسلاميين ومجلسي الشعب والشورى الذي حظي فيه الإسلاميون بمعظم المقاعد، وسيطرة الأحزاب الإسلامية على المؤسسات التشريعية الحديثة العهد جعلتها محل رفض من قبل القوى غير الإسلامية، ورغم أن الانتخابات التشريعية شهدت درجة غير مسبوقة من المشاركة الحرة النزيهة. أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فحظيت بموجب الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011 بصلاحيات واسعة في التنفيذ والتشريع، وحتى في ظل البرلمان الجديد، سمحت المؤسسة العسكرية لنفسها بالاحتفاظ بسلطات التشريع، وتنفيذ وتأجيل جلسات الجمعية التأسيسية، وإصدار القوانين والاعتراض عليها، وتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين. (علام، 2018، صفحة 149)

2.2.8 أزمة وضع دستور جديد لمصر:

لقد كان توجه كل من المجلس العسكري والتيار الإسلامي نحو إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى قبل وضع الدستور، وكان الوضع يقوم على وضع خريطة طريق تقوم على إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ليختاروا معا أعضاء الجمعية التأسيسية التي سوف تضع دستورا يطرح لاستفتاء، ثم يليه انتخاب رئيس الجمهورية، لتكون عملية تسليم السلطة أخر مهمات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن أنصار الدولة المدنية توقعوا أن مجلسي الشعب والشورى ستكون فيهما غالبية الأعضاء من التيار الإسلامي، وهذا يعني سيطرة الإسلاميين على الجمعية التأسيسية التي ستعد الدستور، لذلك كانوا ينادون بوضع الدستور قبل الانتخابات، وبما أن القوى الشعبية

المصرية كانت تنادي كذلك بالانتخابات قبل الدستور، فإن هذا أتاح المجال للتيار الإسلامي ليظهر بمظهر المدافع عن الإرادة الشعبية، وبالمقابل كان يبدو أن أصحاب التوجه المدني يسعون إلى الوصاية على الإرادة الشعبية، وهذا ما زاد من تقليل حظوظهم في الانتخابات التشريعية، وكذلك تشعب سوء الأداء السياسي ليشمل التحالفات الانتخابية التي بنيت أساسا على موقف الإخوان المسلمين، بعيدا عن التقديرات والرؤى البرمجية الصحيحة، حيث تحالف حزب النور السلفي وحزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين، وهذا ما أفرز فوزهما بمقاعد مجلسي الشعب والشورى، مما يؤدي بالضرورة إلى تشكيل الجمعية التأسيسية التي توحي بنية استئثار التيار الإسلامي بوضع الدستور، مما جعل القوى المدنية تستنفر بكل الطرق لمنع ذلك (عليوة، 2014)، حيث أنه بعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية وتشكيل مجلسي الشعب والشورى وحصول التيار الإسلامي على أغلبية المقاعد، اجتمع هذا الأخير لمناقشة قضية إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور في 3 أذار/ مارس 2012، واتفق في هذه الجلسة على آلية اختيار أعضاء هذه الجمعية وفي 17 آذار/ مارس 2012 عقدت جلسة أخرى لتحديد آلية الاختيار، ولقد تقرر بعد التصويت أن يكون أعضاء الجمعية التأسيسية منقسمين بنسبة 50 % لنواب البرلمان و50 % خارجه. (بشارة، 2016، صفحة 255)

في يوم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الذي كان في 24 مارس/ آذار 2012 تصاعدت حدة الخلاف بين الأحزاب السياسية خاصة بعد ظهور نتيجة الانتخاب التي أسفرت عن سيطرة حزب الحرية والعدالة وحزب النور على ما يعادل 72 % من عضوية الجمعية التأسيسية داخل البرلمان وحوالي 40 % من عضوية الجمعية التأسيسية خارج البرلمان (هلال، مازن، و مجيب، 2013، صفحة 168)، فتصاعد هجوم القوى السياسية المدنية أي الأحزاب الليبرالية واليسارية بسبب سيطرة الأحزاب الإسلامية على الجمعية التأسيسية، مما يعني سيطرتهم على صياغة الدستور، لذلك رفعوا عدة دعاوي قضائية أمام المحكمة الإدارية بطلب إلغاء قرار إنشاء الجمعية، وتحقق لهم ذلك بعد قرار المحكمة الإدارية العليا في 10 نيسان/ أفريل 2012 بوقف تشكيل الجمعية التأسيسية ووقف تنفيذ قرار مجلس الشعب والشورى بخصوص هذه المسألة (عليوة، 2014)، ثم بعدها تم

انتخاب جمعية تأسيسية ثانية في اجتماع مشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وتم نجاح القائمة التوافقية، وفي اجتماع الجمعية الثاني تم إقرار اللائحة الداخلية وتشكيل خمس لجان مختصة، وهي لجنة المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري، لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة، لجنة نظام الحكم والسلطات العامة، لجنة الأجهزة الرقابية والمستقلة، لجنة الاقتراحات والحوارات والاتصالات المجتمعية، وبهذا بدأ العمل في وضع الدستور من قبل جمعية تأسيسية مارست عملها باستعجال لأن وجودها كان مهددا بالحل، حيث عرفت هذه المرحلة درجة عالية من الاحتقان السياسي مليء بالاستقطاب الفكري والأيديولوجي، ورفعت عدة دعاوي قضائية للطعن في بطلان تأسيسها، وانتهى الموضوع في هذا الشأن في23 أكتوبر 2012 بإحالة محكمة القضاء الإداري المسألة إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في دستورية إنشاء الجمعية التأسيسية، وقد حددت المحكمة الدستورية يوم 2 ديسمبر 2012 موعدا للنظر في القضية، ولكن في 21 نوفمبر 2012 أصدر المجلس العسكري الإعلان الدستوري السادس الذي أصبغ على هذه الجمعية التأسيسية حصانة دستورية تمنع أي جهة قضائية بحلها أو الطعن في عدم دستورية تشكيلها، وفي خضم هذا الغليان حول دستورية تشكيل الجمعية التأسيسية، باشرت هذه الجمعية عملية وضع الدستور، وقد أصدرت مسودة أولى للدستور في 14 أكتوبر 2012، ثم أصدرت مسودة ثانية في 24 أكتوبر 2012، ثم مسودة ثالثة في يوم 11 نوفمبر 2012، وكانت هذه المسودات الثلاثة ذات طابع أولي ومطروحة على طاولة النقاش داخل الجمعية التأسيسية وخارجها في إطار الحوار المجتمعي، لكن في 29 نوفمبر 2012 قامت هذه الجمعية بالتصويت في جلسة واحدة على مواد الدستور، وبعدها قام رئيس الجمهورية في 1 ديسمبر بإصدار قرار جمهوري رقم 297 لسنة 2012 بالدعوى لاستفتاء شعبي لمشروع الدستور في 15 ديسمبر 2012، وقد حظي هذا الدستور بتأييد شعبي بنسبة 63,8 % مقابل نسبة الرافضين التي بلغت 36,2 %. (هلال، مازن، و مجيب، 2013، الصفحات 173-178)

بهذا تم وضع دستور جديد لمصر بعد ثورة 25 يناير/ جانفي 2011، والملاحظ في الصناعة الدستورية في مصر أنها اقتصرت على من يصنع الدستور والأدوات التي يمكن

استخدامها لذلك، حيث وقع الدستور المصري في مسار تكوينه بين لجنتين– لجنتا التعديلات الدستورية-، وجمعيتين- الجمعية التأسيسية الأولى والثانية لوضع الدستور، و استفتاءين– الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس 2011 والاستفتاء على مشروع الدستور في كانون الأول/ ديسمبر 2012. (بشارة، 2016، صفحة 194)

3.2.8 أزمة الانتخابات الرئاسية:

كان موضوع الترشح للانتخابات الرئاسية من المواضيع التي أثارت جدلا واسعا في مصر حول من سيصبح رئيسا لمصر بعد الثورة، ذلك لكون منصب رئيس الجمهورية في مصر يتمتع بسلطات واسعة في صياغة سياسات وتوجهات الدولة، وقد دار الجدال حول كل الشخصيات والأحزاب التي تطمح لأن تنال هذا المنصب السياسي.

لقد كان موقف جماعة الإخوان المسلمين منذ ماي 2011 رافضا تمام لفكرة تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية، ولكنها بعد اجتماع مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين في 31 مارس 2012 رشحت الجماعة كل من محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر نائب المرشد العام للجماعة ومحمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة كمرشح احتياطي، وعللت الجماعة هذا القرار بسبب ظهور أوضاع ومستجدات على الساحة السياسية المصرية، خاصة فيما يتعلق برفض المجلس العسكري اقتراح تولي جماعة الإخوان تشكيل الحكومة في هذا الوقت وبقاء حكومة الجنزوري لأداء مهامها، إضافة إلى كل المعوقات القضائية التي وضعت في سبيل تشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور التي كانت حسب رأيهم ليست بعيدة عن إرادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأنه يريد إعاقة وضع الدستور لأنه يطالب بوضع محصن له في الدستور الجديد (بشارة، 2016، الصفحات 231-132)، وإلى جانب قرار جماعة الإخوان المسلمين الترشح للانتخابات الرئاسية جاء قرار عمر سليمان رجل المخابرات ونائب الرئيس السابق حسني مبارك بالترشح، بعد أن أعلن هذا الأخير سابقا اعتزاله للعمل السياسي.

في 14 أفريل 2012 استبعدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عشرة مرشحين لهذه الانتخابات ومن بينهم ثلاثة مرشحين مثيرين للجدل، وهم خيرت الشاطر نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين، وعمر سليمان رئيس المخابرات السابق ونائب الرئيس في عهد

حسني مبارك والداعية السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل (Ghazala, 2012, p. 218)، معللة ذلك بعدم استيفاء كل واحد منهم لشروط الترشح، حيث رفضت ملف صلاح أبو إسماعيل على خلفية اكتساب والدته للجنسية الأمريكية إلى جانب الجنسية المصرية، أما اللواء عمر سليمان فكان قرار الرفض متعلقا بعدم صحة التأييدات الشعبية المقدمة منه عن محافظة أسيوط، أما المرشح خيرت الشاطر فقد استبعد على خلفية إدانته في الجناية رقم 2/2001 عسكرية، ولم يرد إليه اعتباره فيها على النحو الذي رسمه القانون (قاسم و عثمان، 2012)، ومن ناحية أخرى في سجال المشهد السياسي في مصر كانت لجنة الاقتراحات والشكاوي لمجلس الشعب تناقش في 10 أفريل 2012 مشروع قانون يقضي بتعديل قانون إفساد الحياة السياسية لمنع رموز النظام السابق من الترشح للانتخابات الرئاسية أو ما يعرف بقانون العزل السياسي، وفي 16 أفريل واقف مجلس الشعب على مشروع قانون العزل السياسي. (بكري، 2013، صفحة 222)

لقد كان هذا الإجراء من طرف مجلس الشعب يهدف إلى قطع طريق الرئاسيات على كل من عمر سليمان وأحمد شفيق، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات قد قبل الطعن الذي قدمه أحمد شفيق بخصوص هذا الشأن، وأحالت قانون العزل السياسي إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في دستوريته، وبهذا بقي أحمد شفيق في القائمة النهائية لمرشحي الرئاسة الذي كان عددهم 13 مرشحا، ولعل ما يميز هذه الانتخابات الرئاسية عن سابقتها أنه عرفت خطي استقطاب حيث أن الجبهة المحافظة ظهرت بشقين، شق إسلامي يمثله محمد مرسي، وشق مدني يمثله كل من أحمد شفيق وعمرو موسى. أما الجبهة الثورية فظهرت هي الأخرى بشقين، شق إسلامي يمثله عبد المنعم أبو الفتوح، وشق مدني يمثله حمدين صبحي، لكن بقي كل من المرشحين محمد مرسي وأحمد شفيق محافظين على مواقعهما ولم يتجاوزاها، عكس المرشحين الآخرين الذين حاولوا الخروج عن هذا التصنيف في سبيل الحشد والتعبئة لتعزيز فرصهم في الفوز، وبعد قرب هذا الاستحقاق الرئاسي وأثناء الحملة الانتخابية شهدت هذه الحملة عدة معارك على مستوى عدة جبهات، فكانت الجبهة الإسلامية تنطوي على صراع بين تنظيم الإخوان وبين ما يعرف بالشخصيات الإسلامية المستقلة وعلى رأسها عبد المنعم أبو الفتوح الذي نجح إلى حد

بعيد في حشد مجموعة من شباب الإخوان المؤمن بفكره ومشروعه، أما في يخص الجبهة الثورية فقد عرفت منافسة على أصوات الكتلة الثورية ما بين حمدين صبحي وعبد المنعم أبو الفتوح، أما فيما يخص الجبهة المدنية فقد عرفت منافسة حول من يتصدر الكتلة المدنية في مواجهة الكتلة الإسلامية، وكان التنافس بين كل من أحمد شفيق وعمرو موسى وحمدين صباحي، وحتى فيما يعرف بدائرة النظام القديم فقد شهدت صراعا بين أحمد شفيق ذو الخلفية العسكرية وعمرو موسى ذو الخلفية الدبلوماسية. (فهمي، 2012، صفحة 4)

على هذه الخلفية السياسية التي طبعت الحملة الانتخابية بدأ الشروع في خوض الانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في 23 أيار/ ماي 2012 في اليوم الأول من الجولة الأولى التي أجريت في يومين، وقد بدأ من قبل أي في 11 أيار/ مارس 2012 تصويت المصرين المقيمين في الخارج، وتمت عملية الانتخاب خلال سبعة أيام، وقد أسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات عن فوز كل من أحمد شفيق أخر رئيس وزراء في عهد مبارك، ومحمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين.

الجدول 1: النسب المئوية لنتائج انتخابات الجولة الأولى:

اسم المرشح	النسبة المئوية من الأصوات
محمد مرسي	% 24,77
أحمد شفيق	% 23,66
حمدين صباحي	% 20,72
عبد المنعم أبو الفتوح	% 17,47
عمرو موسى	% 11,13
باقي المرشحين	% 2,25

المصدر: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)

جرت الجولة الثانية من الانتخابات أو ما سمي بجولة الإعادة بين المرشحين الفائزين في الجولة الأولى، حيث أقيمت الجولة الثانية في 16 و17 يونيو/ جوان 2012، بينما المصريون المقيمون بالخارج قد أدلوا بأصواتهم في هذه الجولة بدء من 3 يونيو/ جوان 2012 على مدار سبعة أيام كذلك. (بشارة، 2016، صفحة 239)

الجدول 2: النسب المئوية لنتائج انتخابات الجولة الثانية:

اسم المرشح	النسبة المئوية من الأصوات
محمد مرسي	% 51,73
أحمد شفيق	% 48,27

المصدر: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)

من خلال نتائج الجولة الأولى يتضح لنا وزن كل مرشح، حيث كانت الأفضلية للمرشح أحمد شفيق ومحمد مرسي اللذين حصلا على ما يقارب 5,5 مليون صوت، وهذه النتيجة تعبر بالأساس عن التأييد الحقيقي الذي يتمتع به التيار الاجتماعي السياسي لكل من المترشحين في الشارع المصري، ولكن إذا نظرنا إلى التصنيف الذي وضعه الإعلام المصري لمرشحي الجولة الأولى نجد أنه تم التصنيف على أساس انتمائهم السياسي، وبعد الإعلان عن نتائج الجولة الأولى أصبح المرشحان الفائزان يعبر عنهما بفوز محمد مرسي مرشح التيار الديني وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين وأحمد شفيق مرشح النظام السابق، بينما تغير التصنيف في الجولة الثانية حيث أصبح محمد مرسي يقدم نفسه على أنه مرشح الثورة في مقابل مرشح النظام، وهو بذلك يحاول كسب القوى الثورية كافة في صفه، بينما أحمد شفيق قدم نفسه على أنه مرشح الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية التي يمثلها التيار الإسلامي. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)

في 24 يونيو/ حزيران 2012 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، وتشير النتائج الرسمية إلى حصول محمد مرسي على 13,230,131 صوتًا، أي بنسبة 51.73 %، مقارنة بـ

12,347,380 صوتًا، أي بنسبة 48.27 %، لأحمد شفيق، وبهذا تحقق فوز محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية المصرية. (Ghazala, 2012, p. 218)

لكن قبل أسبوعين من تنصيب محمد مرسي كأول رئيس مصري منتخب ديمقراطيًا، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا دستوريًا مؤقتًا يحد من صلاحيات الرئيس المنتخب حديثًا ويوسع صلاحياته، حيث منح المرسوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة الإشراف على عملية كتابة الدستور الجديد، وكذلك الحق في تولي مسؤوليات البرلمان طالما لم يُنتخب برلمان جديد، كما مُنع الرئيس المنتخب من إعلان الحرب دون موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحالي منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع حتى صياغة دستور جديد، علاوة على ذلك عيّن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المحكمة الدستورية العليا لتكون لها الكلمة الفصل في الدستور في حال اختلاف المجلس الأعلى للقوات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى على محتوى الدستور الجديد. (Meijer, 2014, p. 62)

9. خاتمة:

لقد شكلت ثورة يناير/ جانفي 2011 لحظة تحول في مسار الحياة السياسية المصرية، حيث جاءت كعملية للتغيير الاجتماعي والسياسي، ولكن عملية التحول هذه لم تجد المسار سالكا ومعبدا، وهذا راجع إلى البنية السلطوية للنظام السياسي المصري إضافة إلى بعض التعقيدات والتشابكات المتعلقة بالبنية الاجتماعية والشعبية، لذلك اتسمت الحياة السياسية في مصر في المرحلة التي تلت سقوط حسني مبارك أو بما يمكن تسميته بالمرحلة الانتقالية، أي المرحلة التي استلم فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم بسمات معقدة وسلبية لم تكن لتساهم في حياة ديمقراطية ودستورية سليمة في مصر، حيث ما نلاحظه في بداية هذه المرحلة هو ظهور القوات المسلحة المصرية بمظهر الحامي للوطن والمواطن المصري، لكن لم يلبث أن بدأت تظهر عليه علامات الارتباك والتخبط، وهذا ما يبرز ضعف خبرته السياسية في تسيير هذه المرحلة الانتقالية، حيث كثرت المواجهة بينه وبين القوى الثورية لأنه كان غالبا ما يتخذ قرارات عشوائية ارتجالية لا توحي

بأي رؤية أو إستراتيجية أو خطة سياسية واضحة، بل أصبح محسوبا ومتصدرا للتيار المحافظ الذي لا يقبل التغير.

نلاحظ كذلك من خلال المشهد السياسي المصري في المرحلة الانتقالية الانغماس في إثارة القضايا القانونية والدستورية، والتوجه في كل المسائل الخلافية إلى القضاء خصوصا فيما يتعلق بشرعية المؤسسات السياسية بدلا من تفعيل وإنعاش الحياة السياسية عن طريق المفاوضات والتوافقات والتوازنات والتحالفات السياسية المدروسة التي كان من الممكن أن تساهم في دمقرطة الحياة السياسية تدريجيا في مصر.

من جانب آخر نلاحظ أن هذه المرحلة الانتقالية عرفت علاقة معقدة ومتشابكة وغير مفهومة أحيانا بين التيار الإسلامي والمجلس العسكري، فأحيانا توحي بالتفاهم وأحيانا تنحاز إلى التنافس، كما كانت جماعة الإخوان المسلمين تنظر إلى المرحلة الانتقالية على كونها مرحلة لإدماج نفسها في مؤسسات الدولة، وكان الهدف من وراء ذلك هو الوصول إلى السلطة، واقتصرت كل مساعيها على تحقيق هذا الهدف بدلا من التعاون مع القوى الثورية لتغير النظام ومجابهة نفوذ الدولة العميقة.

على الصعيد الاقتصادي عرفت هذه المرحلة كذلك منافسة شرسة حول المصالح الاقتصادية والتجارية بين رجال الأعمال من عهد النظام القديم ورجال النظام الجديد الذي يسعى إلى التموقع، وكذلك حتى بين العسكريين ومن خلفهم الجهاز البيروقراطي الذين يحاولون الحفاظ على مصالحهم ونفوذهم الاقتصادي، وكذلك ظهرت الطبقات العمالية والطبقة الوسطى التي تلجأ إلى الضغط بالتظاهر في الشارع.

إذن يمكن القول في الأخير أن حدود ما سمحت به القوات المسلحة من تغيير في هذه المرحلة الانتقالية لا يتعدى حدود الشعارات والتظاهر وتسويف القضايا، وهذا غالبا ما تقوم به الأنظمة السلطوية في سعيها نحو تحقيق تغيير دون المساس بالقواعد الأساسية للنظام القائم منذ عقود، أو بالأحرى تحتاج فقط إلى وقت حتى تعيد ترتيب نفسها وإنتاج نظام سلطوي جديد قائم على القواعد الأساسية القديمة.

وفي الختام يستوجب تقديم بعض التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- ضرورة الفصل بين السلطات وإعادة بناء المؤسسات على أساس ديمقراطي بعيدا عن أبجديات النظام القديم و ضرورة جعل القضاء مستقلا مما يجعله ضامنا للحريات والحقوق.

- ضرورة إشراك القوى الشبابية في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية.

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها من الأولويات الضرورية في أي مرحلة انتقالية لأن حل تلك الأزمات يؤدي بالضرورة إلى تراجع الغليان الشعبي.

- محاولة العمل بشفافية في المراحل الانتقالية وإشراك كل الفاعلين في إطار حوار وطني شامل وفق أطر دستورية توافقية.

قائمة المراجع:

- بشارة عزمي. (2016). *ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب*. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- البشري طارق. (2012). *من أوراق ثورة 25 يناير*. مصر: دار الشروق.

- بكري مصطفى. (2013). *الجيش والإخوان*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

- حمادة أمل. (2012). *25 كانون الثاني/ يناير 2011 في الثورة المصرية*. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- زغلول النجار السيد أبو داود. (2012). *ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل*. الجيزة، مصر: دار نهضة مصر للنشر.

- عبد ربه أحمد. (29، 11, 2011). *الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/ 2012*. تاريخ الاسترداد: 26، 06، 2025، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Egyptian-Political-Parties-and-Parliamentary-Elections-2011-2012.aspx

- عبد الشافي عصام. (شباط /فيفري, 2021). عشر سنوات على ثورة يناير التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة. *لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية*، (العدد 9)، الصفحات (12-50).

- علام عبد الله فيصل. (2018). *العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز 1952- يوليو/ تموز 2013*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

- عليوة محمد طه. (2014). *مصر على أعتاب الجمهورية الثانية في جدل الدستور والمرحلة الانتقالية*. بيروت، مصر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- عياش عبد الرحمان. (2011). *نحو عقد اجتماعي جديد مسار التفاوض في مصر الثورة، يوميات الثورة المصرية يناير 2011*. بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.

- فاروق عبد الخالق. (2011). *اقتصاديات الفساد في مصر، كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1984-2010*. القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

- فتحي ياسر. (10، 09, 2019). *الإخوان المسلمون وثورة يناير*. تاريخ الاسترداد: 18، 03، 2022، من المعهد المصري للدراسات: http://eipss-eg.org

- فرج محمد. (2013). *المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر في 25 يناير مباحث وشهادات*. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- فهمي جورج. (تموز/ يوليو, 2012). *الانتخابات الرئاسية المصرية إعادة إنتاج ثنائية يوليو 1952*. تاريخ الاسترداد: 07، 07، 2025، من مبادرة الإصلاح العربي:
https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2012/07/31140837/Arab_Reform_Initiative_2012-07_Policy_2012-07_Policy_Alternatives_ar_egypt_presidential_election_2012_the_survival_of_the_july_1952_regime.pdf

- قاسم إبراهيم، و عثمان محمود. (15 أفريل, 2012). *أسباب استبعاد اللجنة العليا للانتخابية نور وسليمان وشاطر في سباق الرئاسة*. تاريخ الاسترداد: 7، 7، 2025، من:
https://www.google.com/amp/s/m.youm7.com/amp/2012/4/15/%25D9%2586%25D9%2586%

- قياتي محمد. (2013). *الثورة... المفاجاة في 25 يناير مباحث وشهادات*. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- ماضي عبد الفتاح. (كانون الثاني/ يناير, 2016). تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات. *سياسات عربية*، (العدد 17)، الصفحات (18-40).

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (يوليو, 2012). *الانتخابات الرئاسية المصرية 2012*. تاريخ الاسترداد: 07، 07، 2025، من:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Egyptian_Presidential_Elections.aspxhttps

- هلال علي الدين، مازن حسن، و مجيب مي. (2013). *الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

- هيكل محمد حسنين. (2012). *مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه*. مصر: دار الشروق.

- Ghazala, I. (2012, juin 06). Egypt's Political Transition. *the Cairo Review*. Pages (215-219).

- Meijer, R. (2014). *The Role of the Military in Political Transitions Egypt: a Case Study, a Master Thesis in Political Science (MSc).* Faculty of Social & Behavioural Sciences.